تمهيـــــد:

تعتبر تركيا الدولة الوحيدة في المنطقة التي يمكنها أن تتواصل مع جميع الأطراف ، فيمكنها أن تتواصل مع إسرائيل ومع العرب ومع إيران ومع الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الوقت والجميع مستعد للإستماع إليها وقبول وساطتها وهذا يشير إلى أن القيادة التركية إستطاعت فهم التطورات السياسية و أنها لا تقـــف إلى جانب طرف من الأطراف على حساب الطرف الآخر ، لأن مصلحة تركيا أن يكون لديها خطوط إتصال مع كافة الدول و المنظمات في المنطقة العربية فمن خلال هذا الفصل سيتم تحليل تداعيات و إنعكاسات توجهات حزب العدالة و التنمية على علاقاتها مع الدول العربية في ظل الثورات العربية .

المبحث الأول :اللإستراتجية الجديدة لتركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية وإنعكاساتها على العلاقات التركية – العربية

بتغير السياسة الخارجية لتركيا و إلتزامها بسياسة حسن الجوار فقد إتجهت إلى تعميق علاقاتها مع الدول العربية وبدأت العلاقات التركية – العربية تسجل تقدما كبيرا وغير مسبوق في عدة أصعدة كالسياسية ، والإقتصادية ، و الثقافية ، و العسكرية ، ومنها :

أولا – على الصعيد السياسي :

- إزدادت لقاءات المسؤولين الأتراك معى المسؤولين العرب من خلال الفعاليات الدولية في مختلف الدول.
- باتت تركيا مركزا للمؤتمرات الدولية ، الأمر الذي أدى إلى إنعقاد إجتماعات ومؤتمرات دولية عديدة فيها وبهذه المناسبة أصبحت مركز قوة في المنطقة .
- لعبت تركيا دور الوسيط لحل الخلافات العربية في كل من لبنان وفلسطين و العراق وتوسطت بين سوريا و إسرائيل و أشرفت على المفاوضات غير المباشرة لمدة ستة أشهر.
- تطورت علاقاتها مع قارة إفريقيا ودولها ، حيث أعلنت الحكومة التركية عام 2005 على ضرورة التعاون والإنفتاح على إفريقيا ، واستضافت تركيا في الفترة ما بين 18 – 21 آب 2008 " قمة التعاون التركي الإفريقي" بحضور 49 دولة إفريقية بما فيها الدول العربية الواقعة فيها .
- تم التوقيع بين تركيا و البلاد العربية على عديد من الإتفاقيات و البروتوكولات ومذكرات التفاهم التي زادت من تقوية العلاقة بينهما .[1]

-التوصل إلى تشكيل مجلس أعلى للتعاون الإستراتيجي بين تركيا و العراق وبين تركيا وسورية .

- القيام بإلغاء التأشيرة بين تركيا و كل من العراق وسوريا وليبيا و الأردن ولبنان.
- خلق منطقة للتبادل الحر بين تركيا وسوريا و الأردن ولبنان ومن خلالها تسهيل نقل البضائع وتنقل الأفراد.

[1] – سعيدي السعيد ، **سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة و التنمية و إنعكاساتها على العلاقات التركية العربية** ، **مجلة الفكر** ، العدد العاشر، جانفي 2001 ، ص 332 .

- تعلق تركيا أهمية كبيرة على تطوير علاقاتها مع دول الخليج ومع مجلس التعاون الخليجي وتبذل قصارى جهدها في سبيل ذلك لما يفتح لها الإشمارات .
- جاءت آلية الحوار الإستراتيجي التي تشكلت سنة 2008 بين تركيا ودول الخليج تتويجا لتلك الجهود القوية ، وتهدف هذه الآلية إلى تطوير العلاقات على أساس مؤسسي ، ولاشك أن هذه الآلية أول علاقة مؤسسية أسسها مجلس التعاون الخليجي مع دولة أخرى كآلية دورية ومنتظمة.[1]

ثانيا – على الصعيد الإقتصادي :

- إجتهدت تركيا من أجل التوصل إلى إتفاقات للتجارة الحرة مع مختلف البلدان العربية ، فوقعت إتفاقيات مع سوريا و المغرب و السلطة الفلسطينية في 2004 ، وتونس ومصر في 2005 ، والأردن في 2009 ، ولبنان في تشرين الثاني 2010 .
- التوصول إلى التوقيع على إتفاقية منع الإزدواج الضريبي بين تركيا و كل من الأردن ، والسعودية ، وتونس ، والإمارات العربية المتحدة،و الجزائر،و الكويت،والسودان، وسوريا، والمغرب،ولبنان،والبحرين، وقطر
- التوقيع على إتفاقية تشجيع الإستثمارات المتبادلة بين كل من تركيا ومصر ، والأردن ، و الكويت، ولبنان ، و المغرب ، وقطر ، وسوريا ، وتونس ، و الجزائر ، و البحرين ، وعمان ، و السعودية ، و السودان ، و اليمن ، و الإمارات العربية المتحدة .
- إرتفاع حجم التبادل التجاري بين تركيا وبين البلاد العربية بشكل كبير ، وقد إزدادت الإستثمارات الخليجية في تركيا من مستويات لا تذكر عام 2003 إلى حوالي ملياري دولار عام 2008 ، ونمت التجارة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي من أقل من ملياري دولار عام 1998 إلى أكثر من ثمانية مليارات دولار عام 2009.[2]

---

[1] – المرجع نفسه ، ص 402 .

[2] – أرام نركيزيان ،" **تركيا و العرب التعاون الإقتصادي و العسكري إلى أين ؟**" ، http://www.alpabas.com.kw,2010/12/25p4 ، تاريخ الإطلاع على الموقع 2015/05/05/ 12:30 .

ثالثا– على الصعيد الثقافي :

لقد ظل العرب و الأتراك على صلة مستمرة منذ إثني عشر قرنا وتقاسموا خلالها حركة بناء التاريخ للمنطقة في جناحها الشرقي و الشمالي كما إشتركوا في الصراع ضد الصليبيين وضد الأوروبيين ذوي النزعة الإستعمارية وأسهموا في تطوير المجتمعات في عالم إمتد من الأطلسي غربا إلى جنوب شرق آسيا شرقا.

و إذا كان للوطن العربي دور خاص في العالم الإسلامي حضاريا وثقافيا وفكريا فإن تركيا قد قامت أيضا بدور فاعل في صناعة التاريخ للوطن العربي حضاريا وسياسيا وذلك لكونها قد شكلت جزءا هاما من العالم الإسلامي ، فالتأثير المتبادل بينهما واضح وعلى جميع الصعد سواء من خلال الحقائق التاريخية التي مثلتها الأمة العربية أو من خلال النظرة الواقعية للتضامن الإسلامي.

إن عامل التاريخ وعامل الموروث الديني و الثقافي قد أسست مجتمعة نقاط إلتقاط عربي تركي إذ صدر الطرفان عن تاريخ مشترك ودين واحد وحضارة وثقافة إستقت من منهل شرقي فكري متوحد في كثير من مراحل تكونه كما إشترك الجانبان في مواجهة العدوان الخارجي حتى إن كلاهما إدعى أنه هو الذي حمى الآخر وأنقذه لذا فإن إسترجع العرب و الأتراك تاريخهم فلابد أنهم سيصلون إلى تقارب و إلتقاء إلا أن ما هو واقع وجود تفارق إرتكز على المعتقد كما إرتكز على التاريخ فنهجت تركيا الخلافة السبيل العلماني في الحكم وفي إدارة مذهبية الدولة.

شهد العقد الأخير تطورا كبيرا في العلاقات الثقافية بشكل كبير بين تركيا و البلاد العربية وذلك بتنظيم الإجتماعات و العروض الفنية و إقامة المعارض وما شابه ذلك من الأنشطة الثقافية ، كما إنطلقت قناة التركية التي تبث برامجها بالعربية.[1]

[1] – عبد الجليل التميمي ، مرجع سابق ، ص 42 .

المبحث الثاني : تفعيل السياسة الخارجية التركيا وموقفها من الثورات العربية

شهدت السنوات الأخيرة إهتمام تركيا بمنطقة الشرق الأوسط وقضاياها خصوصا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في عام 2002 ، وحرصت قيادات الحكومة الجديدة على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة بشكل كبير لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية مع محاور عديدة ، وخاصة المحاور العربية .

وعزز من هذا الإهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة ، لاسيما في أبعادها الإقتصادية ، حيث نجحت تركيا في إحتلال المرتبة الأولى بين إقتصادات المنطقة (و السادسة عشرة على المستوى العالمي) من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية أو الصراع العربي – الإسرائيلي بمساراته المتعددة أو أزمة البرنامج النووي الإيراني أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة ، وغيرها من القضايا.

وقد أثار هذا الإهتمام التركي النشط بأبعاده المتعددة الجدل حول طبيعة وحقيقة الدوافع المحركة له ، بحيث كانت هناك توجهات تفسر هذه السياسة بالطابع البرجماتي للسياسة التركية وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية وفقا لحسابات قصيرة الأمد ، وأخرى تؤكد تحول السياسة الخارجية نحو الشرق في إطار إستعادة تركيا لذاتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذو مرجعية إسلامية وثالثة تؤكد إستمرار التوجه الغربي لتركيا و أدوارها بالوكالة في المنطقة مع إرتباط نشاط تركيا بمساعيها لزيادة أهميتها الإستراتيجية لتعزيز فرص إنضمامها للإتحاد الأوروبي وفي مقابل ذلك تزايدت تدريجيا مساحة أنصار الخطاب التركي الرسمي لحكومة العدالة و التنمية من إسترشاد السياسة التركية برؤية جديدة متعددة الأبعاد وتعتقد أن هنالك تكاملا لا تعارضا بين التوجهات المتعددة للسياسة التركية في المنطقة في ظل الثورات العربية ، وتتمثل عناصرها الأساسية في : [1]

[1] – علي جلال عوض ، **تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية** ، http://www.dijital.ahram.org.p6 ، تاريخ الإطلاع على الموقع 14:00/ 2015/03/12.

- تفعيل وتنشيط الدور التركي في المنطقة و الإنتقال إلى مرحلة جديدة من العلاقات مع الأنظمة السياسية العربية الجديدة وخصوصا في مصر وليبيا وتونس.
- الإعتماد على الحوار السياسي و المبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات ، ورفض سياسات الحصار و العزل ، وتشجيع سياسات الإنخراط الإيجابي كأساس في حل النزاعات و الصراعات في المنطقة.
- إن أكثر العوامل المؤثرة على العلاقات السياسية في المنطقة هو العامل الإقتصادي من هنا تعمل تركيا على زيادة الإهتمام بالمدخل الإقتصادي لمعالجة الخلافات ، وتعزيز الإعتماد المتبادل بين إقتصادات المنطقة.
- أدركت تركيا أن الدول القائمة حاليا في المنطقة قد أصبحت واقعا سياسيا ويجب المحافظة على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي .
- العمل على التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع مع عدم إستبعاد إمكانية إستخدام القوة العسكرية ، لكن في إطار التوظيف الذكي لعناصر القوة التركية .

وقد أثبتت وأوضحت هذه الرؤية أحد جوانب الأدوار التركية الفعلية تجاه قضايا المنطقة ومحاولة حكومة العدالة الإلتزام بنهج توفيقي توازني على كافة المستويات الداخلية و الإقليمية و الدولية بين التركيز على المصالح الوطنية التركية (الأمنية و الإقتصادية و السياسية) من جهة و إعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوفق بين هذه المصالح و مصالح القوى الإقليمية المتعددة من جهة أخرى وبين السعي لزيادة إستقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتيا بشكل مستقل عن التبعية لإرتباطاتها الغربية من ناحية وتجنب الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة الأمريكية و القوى الكبرى في المنطقة ومصالحه وترتيباتها من ناحية أخرى.

لكن واجهت الدور التركي العديد من الصعوبات ، من أهمها : حدود القدرات الذاتية وصعوبة الحفاظ على الصياغات و المعادلات التوازنية على كافة المستويات الداخلية و الإقليمية و الدولية بشكل متزامن و إعتماد العديد من هذه الصياغات التوفيقية على تعاون الفاعلين المؤثرين على المستويات كافة ومثلت[1]

[1] -المرجع نفسه ، ص 7.

الثورات العربية فرصة جديدة لإعادة إستحضار هذه الإشكاليات و الجدالات المحيطة بالدور التركي ، إذ تباينت مواقف تركيا منها فتراوحت بين التناقض و اللبس مما يوحي بإزدواجيتها وعدم وضوح رؤياها .

لكن هذه المواقف ما بررها فقد وازنت تركيا بين حسابات الربح و الخسارة في مصالحها القومية قبل إتخاذ مواقفها النهائية من الثورات العربية.يرى وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أن الثورات العربية هي مثابة " تدفق طبيعي للتاريخ " وأنها "عفوية وضرورية "داعيا " الحكام العرب إلى عدم الوقوف أمام "رياح التغيير" ورافضا" الإدعاء بأن هذه الثورات هي من صنع المؤامرات الأجنبية، ويقول:" تشهد المنطقة عهدا" من التغيير مثلما حدث في أوروبا الشرقية في أواخر التسعينات" ويرى أن الأجيال العربية الشابة " أرادت مزيدا "من الكرامة و الرخاء الإقتصادي والديمقراطية"و أنه على الحكام " قيادة هذه العملية وليس محاولة منعها "هذا المبدأ مستمد من مبادئ السياسة الخارجية التركية التي وضعها أوغلو نفسه في تحديد موقف تركيا من الثورات العربية ، ومن هذه المبادئ:

- العمل على إحترام إرادة الشعوب في التغيير و الديمقراطية و الحرية.
- العمل على الحفاظ على الإستقرار و إتمام التغيير بصورة سلمية على قاعدة توفير الأمن و الحرية للشعوب و الدول في منطقة الشرق الأوسط وخصوصا في الحالة العراقية و اللبنانية و الفلسطينية.
- الحفاظ على الوحدة الوطنية وعدم السماح بإنهيار بعض الدول كالعراق وسوريا لأن ذلك سيساهم في قيام دويلات غير مستقرة مما سيهدد الأمن الإقليمي.
- تأكيد رفض التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة.
- حماية المصالح التركية في كل من الدول المعنية خصوصا المصالح الإقتصادية.
- عدم الدخول في الأعمال الحربية أو القتالية وجعل الدور التركي محصورا بالخدمات الإنسانية و أعمال الإغاثة.
- مراعات الشؤون الداخلية لكل دولة معنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإقليم مع الرغبة في رؤية الإستقرار يعم المنطقة وتحقيق الديمقراطية بالوسائل السلمية.
- الإستناد إلى الشرعية الدولية و القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.[1]

[1] – ساسين عساف، " **العلاقات الإيرانية و العلاقات العربية التركية(2010-2011)** "، ماي 27– 28 /2011 http://www.arabmc.org.com.p5.، تاريخ الإطلاع على الموقع 9:30 / 2015/04/07 .

هذه المبادئ رسمت خريطة الطريق التركية في التعامل مع الثورات العربية ، ومن أبرز معالمها :

- تقديم النصح الذي تراوح ما بين الدعوة إلى التنحي (مصر) و الدعوة إلى تنفيذ البرامج الإصلاحية (تأييد بقاء الرئيس بشار الأسد في سدة الحكم وحثه على الإسراع في تنفيذ البرنامج الإصلاحي ناصحا إياه بالإصلاح قبل فوات الأوان مرسلا إليه وزير خارجيته ورئيس إستخباراته ولكن يبدو في الفترة الأخيرة أن الموقف يتطور في إتجاه سلبي عبر عنه أردوغان بكلامه على سقوط أكثر من ألف شهيد وعن حلبجة سوريا وهذا دليل عدم وقوفه إلى جانب النظام إلى ما لانهاية أن لم يحقق الإصلاحات المطلوبة).
- لعب بدور الوسيط (ليبيا في بداية الثورة ، البحرين بناء على رغبة من المرجع السيستاني).
- تقديم يد العون كما حدث في الثورة الليبية وتقديم خدمات طبية وعلاجية للشعب الليبي.
- الوقوف ضد التدخلات الأجنبية (وجه أردوغان تحذيرا لحكومة الكيان الصهيوني بعدم التدخل في الشأن المصري مع بداية الثورة و السعي إلى تحجيم التدخل الإيراني في البحرين ، التصدي للدور الفرنسي في ليبيا و إعلان موقف معارض للدعوات الدولية لفرض منطقة حظر جوي على ليبيا و إعتبرها " غير مفيدة وتنطوي على مخاطر" ورؤيتها في التدخل الفرنسي في ليبيا محاولة لإستعادة نفوذها التقليدي في شمال إفريقيا الأمر الذي يهدد مصالحها ودورها في تلك المنطقة وهذا ما عبر عنه أوغلو في 24 تشرين الثاني 2010 بقوله : " لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بأن يجد ساركوزي كلما رفع رأسه في إفريقيا سفارة تركية عليها العلم التركي" منذ بداية الثورة شاب الموقف التركي إرتباك وتضارب في التصريحات : رفض للتدخل الأطلسي فمشاركة بسفن حربية دعوة القذافي إلى تسليم السلطة إلى إبنه سيف الإسلام لإجراء الإصلاحات المطلوبة ثم مشاركة في إجتماع مجموعة الإتصال بشأن ليبيا في الدوحة التي أجمعت على أن القذافي فقد شرعيته و إعترافه بالمجلس الوطني الإنتقالي ممثلا شرعيا للشعب الليبي) التواصل مع الحكومات التي أنتجتها الثورات[1]

[1] – المرجع نفسه ، ص 6

ودعوتها إلى الإفادة من تجربة تركيا في الإسلام الإصلاحي الديمقراطي التنموي (تونس ، مصر ، تأييد وترحيب بعد رحيل الرئيسين زين العابدين بن علي و حسني مبارك).

أسباب تفعيل الدور التركي تجاه الثورات العربية 2011:

ينظر المسؤولون الأتراك إلى الإنتفاضات العربية على أنها تعزز مواطن قوة تركيا بوصفها نموذجا للديمقراطية في بلد مسلم ويأتي هذا الترويج التركي لسياساتهم من أجل تحقيق عدد من الأهداف منها :

- بالدرجة الأولى خدمة مصالح تركيا الوطنية ، على إعتبار أن المنطقة العربية باتت سوقا للسلع التركية ومصدرا مهما للطاقة التي يتزايد الطلب التركي عليها ، ومما لاشك فيه أن المواقف التركية الإيجابية ستؤثر في تقديم تسهيلات سياسية و إدارية و إستثمارية كبيرة خاصة في ظل الإعجاب الشعبي العربي و الإستحسان الرسمي الأمر الذي من شأنه أن يشجع على ترويج المنتجات التركية في الأسواق العربية وتصريفها ، كما أن الأتراك يعرفون جيدا أن تطوير علاقاتهم مع الدول العربية لن يتم إلا عن طريق توسيع مجال تبادل المنافع ، فهم مهتمون في الأساس بالبعد الإقتصادي.
- خدمة المصلحة الأمنية لتركيا على النحو الذي يمكنها من المشاركة في تحديد الأجندة الأمنية الإقليمية ، وبناء تحالفات إستراتيجية جديدة مع الأنظمة الجديدة التي ستظهر في المنطقة العربية بعد ثورات 2011.
- البحث على دور إقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط نتيجة لتراجع فرصها في الإنضمام للإتحاد الأوروبي ، ومما يعزز مكانتها في المنطقة في ظل التراجع الملحوظ للقوى التقليدية في المنطقة وهذا الحراك السياسي التركي النشط يعد في نظر المراقبين رسالة إلى الأوروبيين بأن تركيا لديها بدائل أخرى و أنها ضرورية لهم في الشرق الأوسط و أي إستقرار تنشده أوروبا في المنطقة غير ممكن من دون مساعدة تركيا القادرة على التواصل أكثر من غيرها مع العمق الإسلامي السني خاصة مع تنامي أدوار الحركات الإسلامية وتصاعد وتيرة الثورات العربية.[1]

[1] – خالد سعيد التميمي ، "**التحرك التركيا في زمن الربيع العربي الدوافع و الدلالات** "، http://www.shebacss.com,2011/12/23,p3 ، تاريخ الإطلاع على الموقع 10:00 / 2015/04/12 .

إن البحث في أسباب التحرك التركي تجاه المنطقة العربية وتبين ما يلي :

أولا :

أن التحركات التركية في المنطقة العربية مرت بمرحلتين أساسيتين : كانت الأولى مع بداية الإنتفاضات العربية 2011 وكان الموقف التركي في هذه المرحلة هو إعلان المسؤولين الأتراك وقوفهم إلى جانب الشعوب الراغبة في الإصلاح وتطور الموقف التركي لاحقا إلى دعوة حكومات تلك الدول إلى الإصلاح و الإستجابة لمطالب الشعوب العربية.

ثم تطور الموقف التركي لتعلن صراحة عن وقوف تركيا ودعمها للثورات العربية وهو ما يعني أن السياسة الخارجية التركية تتحرك وفق إستراتيجية متكاملة لبناء دور إقليمي في المنطقة العربية ، هذه السياسات إختصرها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عندما سئل عن " الإزدواجية" في المواقف التركية من الثورات العربية ، حيث رفضت أنقرة مطالبة الزعيم الليبي العقيد القذافي بالرحيل في بداية الأحداث في ليبيا ، بينما طالبت الرئيس المصري حسني مبارك بالتنحي ، فأجاب قائلا : " إن سياسة تركيا لا تمليها التعليمات ، بل المصالح الوطنية ". أما في حالة الثورة السورية فقد تميز التحرك التركي بحساسية خاصة ، حيث أن العلاقات التركية – السورية و التجاور الجغرافي وخصوصية الوضع الداخلي السوري قد شكلت حالة من الإرباك للمواقف التركية ، فدعت أنقرة النظام السوري للإستجابة للإصلاح طالبت نظام الرئيس بشار الأسد بوقف قتل المدنيين دون أن يرقى هذا الموقف إلى مطالبة الأسد بالرحيل عن السلطة صراحة و التحرك التركي في مجمله تجاه موجة الثورات العربية يستند على ما يبدو إلى نظرية " العمق الإستراتيجي" لوزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو التي ترى أن موقع تركيا ومكانتها يفرضان عليها التحرك في كافة الإتجاهات للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها الإستراتيجية.[1]

[1] -المرجع نفسه ، ص 4.

ثـــانيـــــا :

إن الأداء و التحرك التركي المكثف في المنطقة في إطار زيارة رئيس الوزراء التركـــي إلى " دول الربيـــع العربي" وفي مقدمتها مصر ، يمكن ربطه بتدهور العلاقات التركية – الإسرائيلية لرفض تل أبيب تقديم إعتـــذار عن مقتل تسعة مواطنين أتراك على متن سفينة " مرمرة" وهذا التحرك ترافق مع تدهور مـــواز في العلاقـــات المصرية – الإسرائيلية وصل ذروته بعد إقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة في 2011 .

تهدف الزيارات التركية لدول"الربيع العربي"،وخاصة مصر إلى صياغة شراكة إستراتيجية للدخول في تـــوازن إستراتيجي جديد و إعادة تشكيله على نحو يؤثر على التوازن الذي كانت كل من إسرائيل و إيـــران عـــاملين أساسيين فيه خاصة بعد تراجع العلاقات التركية –الإيرانية إثر المواقف التركية من سوريا وبسبب موافقتها على نشر الدرع الصاروخي في أراضيها وكل ذلك يعني أن تركيا تحتاج إلى صياغة تحالف مع قوى إقليمية أخرى

أي أن الأتراك أصبحوا على معرفة بأن " المد الثوري" الذي يجتاح المنطقة ، إنما هو مؤشر على تبـــديل أنماط التحالفات الإقليمية التقليدية ، ويرتبط بالتغيرات الدولية القائمة ، التي تمهد لمشهد عالمي متغير.

ويدفع التوجه التركي نحو المنطقة الراغبة في الإستفادة من صورتها الإيجابية لدى شريحة عربيـــة واســـعة ترى في تركيا نموذجا يمكن الإقتداء به سواء من الناحية السياسية أو الإقتصادية وهو ما تستند عليه الحكومة التركية في إطار سعيها الحثيث للعب دور إقليمي يتناسب و مكانتها الصاعدة في المنطقة وتستطيع من خلالـــه ممارسة دور محوري في التوازنات و التناقضات الإقليمية ضمن سياسة دبلوماسية حديثة عالية الكفـــاءة تتميـــز بالدقة في قراءة الأحداث و التأثير الفعال في مجرياتها وهو الأمر الذي يعول عليه في تمهيد الطريق أمام حكومة أردوغان كي تدخل من خلاله منطقة الشرق الأوسط بإعتبارها فضاءا إستراتيجيا بديلا عن البوابة الأوروبيـــة المغلقة وفتح الطريق أمامها لتتحول إلى شريك أساسي فيها وتجد تركيا الطريق مفتوحا أمامهـــا للتحـــرك في المنطقة العربية في ظل حالة الإنهيار و التردي الذي تعاني منه المنطقة العربية النظام الإقليمي العربي.[1]

[1] – محمد عبد القادر ، "**تركيا وثورات الربيع العربي**" ، 2011/03/04 ، http://www.polities.dz.com,p2 ، تاريخ الإطلاع على الموقع 2015/05/15 / 9:00.

ثـــالثـــا :

تسعى تركيا إلى البحث عن دور إقليمي عن طريق موقفها من قضية حصار قطاع غزة ، إذ تـــوفر لهـــا سمعة إقليمية طيبة لدى الشعوب العربية المتطلعة للحرية و التغيير ، على الرغم من أن موقفها من الحصار لا يأتي ضمن التزاماتها التاريخية أو الأخلاقية وإنما يأتي في إطار التنافس أو الصراع الإقليمي على دور أكثر حضـــورا وبما يحقق في النهاية المصالح التركية مستغلة في الوقت نفسه تراجع الدور المصري وحالة عدم الإستقرار الـــتي تعاني منها الثورة المصرية وفي كل الأحوال فإن التحرك التركي إزاء قضية حصار غزة تحديدا لا يمكن لـــه أن يتجاوز الدور المصري ، وقد إعترفت أنقرة بذلك على لسان أحمد داوود أوغلو الـــذي قـــال : " إن الـــدور التركي يمكن له أن يكون مساعدا أو مكملا ، لكنه لن يحل محل الدور المصري" ومع ذلك ، فقد تستثمر تركيا موقفها هذا في عقد تحالفات إستراتيجية خلال الفترة القادمة خاصة مع وجود قوى أو تيارات صـــاعدة في مصر وسوريا وهو ما تأثر عنه أردوغان خلال زيارته لمصر بقوله : " إن هناك قوى سياسية سوف تـــدفع إلى هذه الشراكة في الفترة القادمة ".[1]

إن السياسة الخارجية التركية تسير وفق توازنات دقيقة ومحسوبة تضمن لها نجاح سياساتها الخارجية بمـــا يخدم أهدافها ويحقق مصالحها القومية وفي الوقت نفسه العمل على إعادة تموضع تركيا في إطار جغرافي أوســـع في العالمين العربي و الإسلامي وبما يخدم مصالحها الإقتصادية،و السياسية،و الأمنية،على المديين البعيد و القريب.

تبنت تركيا مداخل بدت مختلفة نسبيا في التعامل مع الثورات العربية فإبتداءا إلتزمت تركيـــا مـــدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس ، ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحا في الحالة المصرية في دعـــوة النظـــام القائم إلى إدخال إصلاحات والإستجابة لمطالب الشعب ، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علنا ومطالبتـــه بالرحيل في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي في بداية فبراير 2011 ، فيما بعد تحولا نوعيـــا في السياســـة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيـــا وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسية في المنطقة.[2]

---

[1] – خالد سعيد التميمي ، المرجع السابق الذكر ، ص 6.

[2] – نظيرة محمود أمين ، **موقف تركيا من أحداث التغيير في المنطقة العربية** ، **مجلة العلوم القانونية و السياسية** ، العدد الثاني ، 2013 ، ص 18 ، ص20.

لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا ، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم حلف الناتو وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط ، وجاء الموقف التركي أكثر حذرا في حالة البحرين.

فرغم الجهود الدبلوماسية و الإتصالات التركية بقيادات البحرين ، و السعودية ، و إيران ، فإن الموقف التركي إكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس و الدعوة للإصلاح بشكل عام دون إنتقاد مباشر للنظام البحريني ومطالبة المحتجين بالإستجابة لمبادرات الإصلاح في الآن ذاته مع التحذير من مخاطر الإنقسام السني – الشيعي في المنطقة وبالمثل تراجع بروز الدور التركي في الحالة اليمنية ، حيث تجنبت التدخل المباشر وإكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لإنتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمينة وتبنت تركيا مدخلا مزدوجا في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة و التعاطف مع الثوار و التأييد الضمني لهم و لمطالبهم من جهة أخرى مع تنشيط دور المجتمع المدني التركي في إستضافة أنشطتهم على الأراضي التركية.

وقد تعددت التفسيرات و الدلالات المطروحة لهذه المواقف التركية و الإختلافات بينها ، الأمر الذي يمكن النظر إليه على أنه مؤشر على الطابع البرجماتي و تغليب مصالح تركيا الإقتصادية بالأساس أو على أنه يمثل حالة إرتباك في السياسة الخارجية التركية نتيجة وقوعها في إطار سياساتها التوازنية وعدم إنحيازها بوضوح لمطالب الشعوب بالتغيير أو أنه مؤشر على الإرتباك والتخلي عن الأسس التوازنية لرؤية العمق الإستراتيجي بتدخلها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وانحيازها لأطراف دون أخرى ويتلاقى الإتجاه الأخير مع تفسيرات تركز على المرجعية الإسلامية لحزب العدالة و التنمية و إرتباطه بالإخوان المسلمين في مصر وسوريا

وهناك إتجاهات أخرى تفسر المواقف التركية بإعتبارها تتبع إلى حد كبير مواقف العواصم الغربية وهو ما يناقض تفسيرات تبرز رفض التدخل العسكري الخارجي في دول المنطقة كأحد المحددات الأساسية للموقف التركي ، لاسيما أن مثل هذا التدخل قد يتم طلبه لاحقا ضد تركيا ذاتها . [1]

[1] – المرجع نفسه ، ص 21.

وفي المقابل يبدو التفسير الرسمي أكثر شمولا ومرونة ، إذ يؤكد إتفاق المواقف التركية مع الرؤية الحاكمة لسياستها الخارجية بشكل عام و إستمرار مساعيها لتحقيق مصالحها الوطنية ومصالح جميع الأطراف في إطار إعطاء الأولوية للإستقرار في المنطقة مع إدراك أن تحقيق الإستقرار في الظروف الراهنة غير ممكن إلا من خلال دعم الإصلاحات الديمقراطية ، ويفسر الخطاب الرسمي إختلاف الآليات التركية من حالة لأخرى حسب تقديرات تركيا لطبيعة كل حالة ومتطلبات الموازنة بين الحرية و الأمن / الإستقرار فيها على ضوء طبيعة التكوين الإثني للمجتمعات المختلفة ودرجة إستجابة قيادات النظم المعنية ودوافع الأطراف الخارجية من التدخل وتقدير حدود إمكانيات تركيا وقدراتها في كل حالة.

أثر التطورات التي تشهدها المنطقة في الدور التركي ، سياسيا و إقتصاديا وعسكريا من خلال :

1- من الناحية السياسية :

أدت الثورات العربية لإعادة إستدعاء الدور التركي نموذجا مع تجدد الجدل حول كيفية الإستفادة من الخبرة التركية ومدى تحقق ذلك ويظهر هذا الجدل بشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الدين و السياسة ، حيث يمكن التمييز بين عدة إتجاهات أولها يركز على آليات ضبط حركات الإسلام السياسي وضمان علمانية/ مدنية الدولة ، من خلال دور الجيش وترتيبات دستورية ومؤسسية و حوافز وضغوط الأطراف الخارجية وضغوطها ويركز ثانيها على دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي وما تعكسه من تطور في رؤية حزب العدالة و نجاحه في الوصول لصيغ توافقية داخليا و خارجيا وثمة إتجاه ثالث يرى أن حالات بعض الدول العربية – مثل مصر – قد أصبحت في وضع أفضل من تركيا ومتجاوزة لها من منظور عدم وجود مشكلة العلمانية المتطرفة وطبيعة العلاقات المدنية – العسكرية وتراجع القيود الواردة على تيارات الإسلام السياسي و إمكانيات التعبير عن رؤية هذا التيار و تطبيقها بشكل أكثر وضوحا.[1]

[1]- فؤاد السعيد ، **التحيزات الإيديولوجية في القراءة العربية للنموذج التركي** ، د ت ن ، http://www.marefa.org/sources/index/p5، تاريخ الإطلاع على الموقع 12:30 / 2015/05/02 .

وبجانب الدور التركي نموذجا وفرت الثورات مجالا لتركيا لطرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية ومحاولة الحد من إمتداداتها الإقليمية و التدخلات الدولية فيها مع التركيز التركي على المداخل الساسية و الدبلوماسية بشكل أساسي سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات أو بإستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما في حالة سوريا) وإقتراح مبادرات توازن بين إعتبارات الحرية و الحفاظ على الأمن و الإستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة .

وظهر هذا المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه أردوغان في 7 أبريل 2011 عن " خريطة طريق" لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور وهي : وقف فوري لإطلاق النار و إنسحاب القوات الحكومية من المدن و إعادة إمدادات الإعاشة لها وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع و إطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف.

لكن ظهور النشاط السياسي التركي صاحبه جدل حول دوافعه ومدى توازنه وكذلك التساؤل حول مدى فاعليته ، فتزايد حدة الإستقطابات بين أطراف الصراعات الدائرة و إستخدام السلاح كلها عوامل تقيد من فاعلية الدور التركي في تحقي النتائج المطلوبة وتظهر حدوده سواء من منظور القدرة على المعالجة الناجحة لأزمات المنطقة أو حتى توظيف النشاط السياسي و الدبلوماسي التركي في تعزيز مكانة تركيا. [1]

2- من الناحية الإقتصادية :

عانت تركيا من خسائر إقتصادية في علاقاتها مع الدول التي تشهد ثورات ، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011 تراجعت بنسبة (24%) لكل من مصر و اليمن و(20%) لتونس و(43%) لليبيا و (5%) لسوريا ، فضلا عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا ، حيث تشكل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا مع وجود أكثر من (120) شركة تركية عاملة في ليبيا وفق تقديرات عام 2009 .

[1] - Ibrahim Oz turk ,Turtish Economy in the Age of Arab Revolutions,Today's Zaman,Higher oil Prices to raise burden of imports News,p3 .

لكن من الضروري عدم المبالغة في التأثيرات السلبية في إقتصاد تركيا فمن ناحية فتحت هذه الأوضاع المجال لإستحضار دور تركي مساهم في إنقاذ إقتصادات هذه الدول في إطار الحديث عن مشروعات تعكس سعي تركيا لتنشيط علاقاتها التجارية و الإستثمارية معها ، كما نجد أن أغلب الشركاء التجاريين الأساسيين لتركيا خارج المنطقة ، كما أن النسبة التي تشكلها الصادرات التركية لكل من مصر و ليبيا وسوريا لإجمالي حجم الصادرات التركية لا تتعدى من (1 إلى 1.5 %) لكل منها ، كذلك فإن إنخفاض حجم الصادرات التركية لبعض دول المنطقة عوضته زيادة الصادرات لدول أخرى ، مثل إيران و العراق و الإمارات، و في السياق ذاته أعلن تجمع المصدرين الأتراك عزمه تعزيز الصادرات التركية شرقا نحو الهند و إندونيسيا و الصين لزيادة تنويع وجهات الصادرات التركية ولعل أحد المؤشرات اللافتة للنظر أن الصادرات التركية وصلت قيمتها إلى (55,5) مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2011 بزيادة قدرها (20%) عن الفترة نفسها من العام الماضي.

لا يمنع ذلك أن إرتفاع أسعار النفط بسبب تطورات الأوضاع في المنطقة أسهم في إرتفاع الواردات التركية وزيادة عجز الميزان التجاري خاصة بالنظر إلى إعتماد تركيا على الإستيراد للوفاء بأكثر من (90%) من إحتياجاتها من النفط و الغاز و الفحم وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات و الواردات التركية عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية من (5,5) مليار دولار في أبريل 2010 إلى (9) مليارات دولار في أبريل 2011 .[1]

3- من الناحية الأمنية :

أدت الأزمات التي تشهدها دول المنطقة إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حظر التسلح و إيصال المساعدات الإنسانية.

أثارت بعض التحليلات وجود خطط تركية للتدخل و إقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية في حالة تدهور الأوضاع فيها ، للحد من إمتداد التأثيرات السلبية وتدفق اللاجئين داخل الأراضي التركية.[2]

[1] – خالد سعيد التميمي ، المرجع السابق الذكر، ص 7.

[2] – صدام أحمد سليمان الحجاحجة ، المرجع السابق الذكر ، ص 152 .

المبحث الثالث : مستقبل الأداء التركي بعد الثورات العربية وإنعكاساته على العلاقات العربية التركية

لقد تغيرت الشخصية الإستراتيجية لتركيا إلى حد بعيد بعد تغيير التوازنات العالمية و الإقليمية عقب إنتهاء الحرب الباردة وكغيرها من الدول تأثرت تركيا بموجبها وهو ما إنعكس على الإستراتيجيات المتعلقة بالمناطق و الأحواض البرية ، و البحرية ، و القارية القريبة .

لقد تغيرت خيارات السياسة الخارجية التركية وتغيرت معها أدواتها الإستراتيجية و إتجهت تركيا إلى إبرام العديد من الإتفاقيات السياسية و الإقتصادية داخل محيطها الإقليمي في العقد الأخير ، كما حققت إنفتاحا على المستوى الخارجي وعلى مستوى القارات نجم عن طبيعة التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية ، و لأن تركيا وغيرها من القوى الإقليمية لم تستطيع أن تحدث تكاملا على المدى البعيد مع المتغيرات التي حدثت في البيئة الدولية ، فقد دخلت تركيا هذه المرحلة الديناميكية بدون بنية سياسية و إقتصادية جاهزة لذا إضطرت مع غيرها من الدول إلى أن تخطو خطوات تكتيكية.

تقع تركيا في موقع مركزي من مناطق العبور وساحات الصراع و النفوذ للقوى البرية و البحرية بين خطي شرق – غرب ، شمال – جنوب ، وتقاطع في تركيا النقاط التي تربط أوراسيا مع منطقتي الشرق الأوسط و قزوين اللتين تعدان مركزا للمصادر الجيو إقتصادية .

أما في إتجاه شرق – غرب ، فشبه جزيرة الأناضول هي أهم حلقة في سلسلة حزام شبه الجزر الإستراتيجي الذي يطوق القارة الأورو آسيوية ، لقد كانت هذه الخصائص الجيو سياسية مهمة على مر التاريخ ، وكانت منطقة الأناضول إحدى المناطق الهامة التي قصدتها الأقوام المهاجرة ، وكانت بإستمرارمرشحة لأن تكون مركزا لقوة سياسية بشكل دائم [1]. وكانت الفترة التي تحول فيها محور الأناضول / البلقان الذي كان يتخذ من إسطنبول مركزا له إلى عنصر سلبي / محيطي يقع تحت سيادة قوة سياسية أخرى هي مرحلة إستثنائية نظرا لتزايد النفوذ التركي في المنطقة العربية ودخولها كطرف معني بأزمات الشرق الأوسط ومشاركتها الفعالة في حل المشكلات الإقليمية ، فقد إقترح الأمين العام لجامعة الدول العربية – خلال القمة

[1] – برهان كور أوغلو ، "**قراءة في نتائج الإنتخابات التركية الأخيرة** "، **د ت ن** ، http://www.aljazeera.net.p 3 ، تاريخ الإطلاع على الموقع 16:30 / 2015/05/12

العربية التي إنعقدت بمدينة (سرت الليبية) في شهر آذار 2010 – إنشاء رابطة الجوار العربي ، تضم دول الجامعة العربية بالإضافة إلى دول الجوار العربي وطلب من القادة العرب موافقتهم على الفكرة على أن يتم البدء بتركيا لتشكل نواة هذه الرابطة مشيدا بالتطور في السياسة الخارجية التركية وإقترح الأمين العام إطلاق حوار عربي مع إيران يتحدد بناءا على نتائجه الموقف من إنضمام إيران إلى هذه الرابطة و أشار إلى أن الدول الأخرى المجاورة للمغرب العربي بحاجة إلى نظرة مواكبة.[1]

حظي إقتراح الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن رابطة الجوار العربي بنصيب وافر من النقد وقدر من التأييد ، وفي هذا الإطار يمكن طرح الملاحظات التالية :

1- إن مايضعف الدور العربي هواللجوء إلى دول الجوار في هذه المرحلة التي يواجه فيها العرب مشروعا للتقسيم وفتح الباب للآخرين للتدخل في شؤونه فضلا عن أن هذه الرابطة التي إستبعد منها الأمين العام إسرائيل (مؤقتا) بسبب موقفها من السلام مع الرب هي رابطة لتجديد دور مثلث القوميات التي تحيط بالعالم العربي ، و المتمثل بإسرائيل وتركيا و إيران ، إستنادا إلى أن العلاقة بين أعضاء هذا المثلث كانت تقوم على الدوام على حساب العرب ولها جوانب عسكرية وأمنية و إقتصادية لا تصب في مصلحتهم ، ورغم أن علاقات مثلث تركيا إيران إسرائيل شهدت توترات وهي في حال من عدم الإنسجام خصوصا بين إسرائيل وتركيا وتأخذ صورة العداء بين إيران و إسرائيل ، إلا أن حجم التعاون على المستوى الإستراتيجي لم يغير الإطار السياسي الجغرافي لهذه العلاقة ، فهذه الدول تعيش حالة إفتراق وعزلة عن محيطها العربي [2]، فتركيا و إيران تدركان أن الإنضواء تحت الأخوة العربية الإسلامية سيكون على حساب نزعتها القومية و إسرائيل تستند إلى الدين في قوميتها،فضلا عن أن لكل منها تاريخا غير محمود مع العرب

[1] – المرجع نفسه ، ص 4.

[2] – محمد بوبوش ، "**تركيا و العالم العربي**" ، 2011/12/14 ، http://boubpuche.maktoobblog.com.p5 ، تاريخ الإطلاع على الموقع 2015/05/12 / 21:30 .

2- إن القصد من إقتراح الرابطة هو إدماج النظام الإقليمي العربي ضمن منظومة أكبر لتعظيم قدرات هذا النظام العربي في مواجهة إسرائيل من جهة وضد محاولات أوروبية و أمريكية لخلق ترتيبات أمنية جديدة كالشرق الأوسط الكبير ، و المتوسطية التي تدمج إسرائيل نفسها فيها وتقلص من مكانة النظام العربي ودوره ومن ثم عد تبني إعلان (سرت) للمبايعة أحد إيجابيات القمة ، فيما إعتبره البعض الآخر خطوة غير مدروسة وستزيد الخلافات العربية حول من سيضم إلى منطقة الجوار وكيف ستعمل ومن الأطراف أو الطرق الأكثر إستفادة.

3- إن أنشطة الجامعة تفتقر إلى التحديد الدقيق للأولويات ، و أن الأحداث وردود الفعل تحكم هذه النشاطات من دون أن تندرج في مسعى دؤوب لتطوير العلاقات العربية الجماعية وتعميق مؤسسات العمل العربي المشترك وأن الجامعة يتعين عليها أن تعمق وتفعل و تعمل على نجاح الهيئات و المؤسسات الموجودة فعلا قبل أن تنتقل إلى إقتراح جديد ، كما أن واقع الجامعة يفرض عليها تحديد أولوياتها بكل دقة و أن تستثمر طاقاتها القليلة في خدمة هدفها المركزي و ألا تتشتت ، وأخيرا فإن تطوير العلاقات مع دول الجوار أمر قابل للتحقيق من خلال إطارات دولية و إقليمية تضم العرب و الأتراك و الإيرانيين مثل منظمة المؤتمر الإسلامي ، وكتلة عدم الإنحياز ، وكذلك عن طريق تعاون الجامعة مع منظمة التعاون الإقتصادي التي تضم تركيا و إيران و أفغانستان ودول آسيا الوسطى .[1]

4- إذ كان الهدف من محاولة تغيير طبيعة الحركة الإقليمية وتحويلها إلى مسار يصب في المصالح العربية ، إلا أن إقتراحه يظل بحاجة إلى منطلقات مختلفة وخطوات على الأرض من بعض دول الجوار قبل المضي في تنفيذه خصوصا من إيران ، ومثلما رأى الأمين العام أن لا مكان لإسرائيل في الرابطة الإقليمية المقترحة طالما بقيت تتصرف على أنها دولة فوق القانون الدولي ، فإن الأمر ذاته ينطبق على إيران التي تحتل أرضا عربية وتطالب بأخرى وتحتال على القانون الدولي وتهدد أمن المنطقة بطموحاتها النووية.

[1] - المرجع نفسه، ص 6.

ورغم المخاوف ومشروعيتها إزاء هذه المبادرة ينبغي القول إن هذه المبادرة إجتهاد لا ينقصه حسن النية ولا تدفعه مشاريع أجنبية أو أجندات خارجية ، بل على العكس من ذلك تنطوي على رفض واضح وصريح لإستراتيجية أمريكية – إسرائيلية تستهدف جر الدول العربية إلى مواجهة مع إيران وبالتالي فإن إدخال قوتين إسلاميتين في دائرة المنظومة العربية قد يكون إضافة إيجابية وليس بالضرورة خصما من رصيد العروبة و إن هذه المبادرة قد جاءت بنظرة غير تقليدية قد تخرج المنطقة من الحروب الكلامية و الملاسنات الإعلامية طالما جرى الإتفاق على رعاية المصالح المتبادلة وإحترام السيادة الوطنية والمحافظة على شخصية الإقليم وهوية أطرافه ولعل دخول قوى غير عربية في هيكل النظام الإقليمي يؤدي إلى تحجيم الدور الإسرائيلي ووضع حدود أمام حركته المطلقة ويفتح عصرا جديدا يتحول فيه الشرق الأوسط من عبء على المجتمع الدولي إلى فاعل يأخذ بقدر ما يعطي وتكون قدرته على الشراكة في القرار الدولي أمر يختلف عن الوضع السلبي الراهن ، كما أن التشدد الإيراني و الإعتدال التركي يمكن لهما أن يسهما في دعم القضايا العربية أمام أطراف أخرى ، شريطة ألا تتحول المنطقة إلى تكتل إسلامي يقلق الآخر ويخيف الغير.

إن النظام العربي ، الرسمي وغير الرسمي ، يجب أن يتعامل مع السياسة الخارجية التركية الجديدة وفق المعطيات التالية :

- إن ثوابت السياسة الخارجية التركية التقليدية لن تتغير في شكل جوهري وما تشهده حاليا هو إعادة ضبط وليس تحولا مفصليا،فتركيا لن تقطع علاقاتها بإسرائيل ولن تخرج من حلف الناتو ولن تغير من توجها نحو عضوية الإتحاد الأوروبي وستتزايد التحولات فيها إستجابة للمصالح القومية للدولة و لضغوط الرأي العام التركي
- ستعمل تركيا جاهدة لتأكيد دورها الإقليمي وتعزيز علاقاتها العربية و الإسلامية و بالشعوب ذات الأصول التركية في إعادة تموضع جزئية ولكنها هامة بلا شك ، ويجب الجانب العربي أن يتعامل مع تركيا على هذا الأساس محاولا رؤية ما يمكن أن يعود على العرب بالفائدة من العلاقات التركية الغربية والإسرائيلية،بدلا من رؤية هذه العلاقات بإعتبارها عائقا أمام تقدم العلاقات العربية – التركية. [1]

[1] – صدام أحمد سليمان الحجاحجة ، المرجع السابق الذكر ، ص 155 .

- السبيل لتعظيم المنافع العربية من السياسة الخارجية التركية الجديدة هو مقابلتها في منتصف الطريق، أي رؤية هذه السياسة بإعتبارها فرصة تاريخية لا خطرا داهما ، ولابد أن تقابل التوجهات التركية للتعاون الإقتصادي و التجاري بتوجهات مماثلة و الترويج السياحي التركي في الجوار العربي لابد أن يقابله ترويج سياحي عربي ، كما لابد من إستكشاف مجالات التعاون العسكري و التعليمي و التقني ، فكلما ترسخت الروابط التركية بالجوار العربي ، كلما أصبحت تركيا ، دولة وشعبا أكثر حساسية تجاه ما يمكن أن يمس هذه الروابط ويؤثر عليها سلبا.

- يجب عدم النظر إلى تركيا من زاوية المحاور العربية،فالإنفتاح التركي يشير بوضوح إلى أن أنقرة لا تريد و لا ترغب في إنتهاج سياسة محاور،وعليه يجب النظر إلى إتفاق تركيا أو إختلافها مع مصر أو سوريا أو السعودية،في هذه المسألة السياسية أو تلك،من زاوية تلك المسألة وحسب،وليس من زاوية التمحور السياسي

ثمة دوائر قومية وعلمانية في تركيا وفي أوساط نخبتها الحاكمة ، لا تقل خوفا من العلاقة مع الجوار العربي من مثيلاتها العربية وتخشى هذه الأوساط إحياء عربيا و إسلاميا شاملا في تركيا يؤدي في النهاية إلى طمس الهوية التركية القومية وتعويض الميراث الجمهوري .

و لإحتواء هذه المخاوف على العرب الرسميين وغير الرسميين أن لا يقتصروا في علاقاتهم التركية على مسؤولي حزب العدالة و التنمية و أنصاره ، بل أن ينفتحوا على كافة الإتجاهات الأخرى .[1]

وفي الواقع يثبت تحليل توجهات السياسة الخارجية التركية أن تركيا في ظل المتغيرات التي حصلت على المستوى الدولي قامت بعملية تموضع جديدة ، و إعادة تعريف لدورها يتناسب مع الواقع الدولي و إنسجاما مع مزاج الشارع التركي الذي شهد تحولا شديدا صوب مشرقيته وتراثه إن لعب تركيا لدورها في العالم كضامن للسلام و الأمن في المنطقة ليس محاولة لإستعادة مكانتها العثمانية القديمة بقدر ما هو تعبير عن نجاح قدرتها و إخصاب خصوصيتها ومعادلة توازنها بين الشرق و الغرب أو بين التراث و المعاصرة أو بين العلمانية و الإسلام.[2]

[1] – بشير نافع،" **السياسة الخارجية التركية وأسئلة ما بعد الحرب على غزة**"، http://www.aljezeera.net,2009/12/14/p5. ،تاريخ الإطلاع على الموقع 00:50 / 2015/02/10.

[2] – المرجع نفسه ، ص 6.

إذا كانت عملية الإستشراف بطبيعتها محاطة بالعديد من الصعوبات ، فإن هذا التحفظ يبدو أكثر حضورا بالنظر إلى حالة عدم الإستقرار و التغيرات المتلاحقة و الممتدة التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن ومن ثم فإن الأفكار المطروحة حول مستقبل الدور التركي تظل أقرب للإجتهادات الأولية التي تتطلب المراجعة مع زيادة تبلور آثار هذه التغيرات ، ويمكن الحديث بشكل عام عن ثلاثة أراء لمستقبل الدور التركي في المنطقة ، وذلك على النحو التالي :

1-إحتمال تفعيل الدور التركي :

يقوم هذا الرأي على أن التغيرات الراهنة من شأنها أن تعزز من حضور تركيا في المنطقة مع زيادة جاذبية أدوارها ، وذلك من خلال:

أ- إحتمال تفعيل الدور التركي مع تراجع القوى العربية :

توقع زيادة فاعلية الدورين التركي و الإيراني لملء الفراغ الإقليمي المتزايد الذي سينجم عن إنشغال دول المنطقة بقضاياها الحالية وعجزها عن النهوض بأدوارها الخارجية بفاعلية وهو ما يشكل إمتدادا للأوضاع في مرحلة ما قبل الثورة ، حيث كان تراجع الأدوار العربية أحد مصادر بروز أدوار القوى الأخرى في المنطقة ، ويمكن تصور إرتباط هذا الصعود في الدور التركي بتزايد التنسيق التركي – الإيراني أو التركي – الخليجي ، مع إستدعاء تحليلات أخرى لإمكانية تأثير التغيرات في المنطقة في تعزيز أهمية تركيا لتقليل من الإحتكاك السلبي التي قد تصدر عن تغير البيئة الإقليمية.

كذلك يمكن للإصلاحات السياسية و الإقتصادية في المنطقة أن تسهم في تحسين إمكانيات التعاون الإقتصادي بين تركيا ودول المنطقة وتفعيل مشروعات التكامل الإقتصادي وتقسيم العمل .[1]

وبشكل أكثر شمولا ، فإن ديناميات الثورات داخليا و خارجيا يفترض أن تدفع النظم العربية لمراجعة سياساتها الخارجية وزيادة إستقلاليتها من خلال بدائل إستراتيجية ، وتمثل تركيا بديلا إستراتيجيا إقليميا مهما، وإن كان تفعيل التعاون المتوازن معه يتطلب تحقق شروط معينة ، من أهمها تطوير القدرات العربية ، ووجود

[1] - Ibrahim Oz turk , Turkish Economy in the Age Arab Revolutions , Today's Zaman , 2011/02/03 , Higher oil prices to raise burden of import's , Hurriyet Daily News,p12 .

رؤية عربية مشتركة وزيادة التوافق الوطني داخل تركيا نفسها ووضوح أولوياتها مع نجاحها في معالجة مشكلاتها الداخلية .[1]

و يمن القول أن تحقيق هذا التعاون العربي مع تركيا (و إيران) هو تحقق درجة أكبر من التقارب بين أنظمة الحكم فيها مع السيطرة المتوقعة للقوى ذات المرجعية الدينية ، بحيث تصبح نظم الحكم في المنطقة ذات وعي أكبر بهويتها الحضارية و مسؤولياتها تجاه شعوبها ، وأقل تبعية للخارج وبحيث تزداد إمكانيات تفعيل المثلث المصري – التركي – الإيراني .[2]

2- إحتمال إزدياد قوة الحضور التركي مع محدودية فاعليته :

بخلاف الإحتمال الإيجابي لتعزيز الدور التركي ، فإن هذا الرأي لا يشترط حدوث تحولات أو تغييرات جذرية ، داخلية و إقليمية قدر ما يقوم على إفتراض إستقرار الداخل التركي وعدم إمتداد مظاهر عدم الإستقرار إليه ، لكن تسارع وتيرة التغيرات الإقليمية قد يكون من شأنه الكشف بشكل أكبر عن الإشكاليات الكامنة في الدور التركي ورؤيته ومحدودية قدرته على تحقيق نتائج ملموسة بشكل يؤثر سلبا في الإهتمام بهذا الدور وجاذبيته بما يدفع إلى تراجعه تدريجيا وذلك من خلال المواقف التركية تجاه الثورات العربية .

3-إحتمال تذبذب الدور التركي وتراجعه :

قد ينتج ذلك جزئيا بسبب أسلوب تعامل تركيا في الشهور الأخيرة مع الثورات العربية والإدراك السلبي لدلالات هذه السياسة سواء من قبل الشعوب أو النخب الحاكمة العربية السابقة ، فتذبذب المواقف التركية إزاء الثورات يهدد تركيا بفقدان مصداقيتها لدى الشعوب العربية كدولة تؤسس سياستها الخارجية على مبادئ الحرية و العدالة و الإنسانية ، وهو ما ظهر أحد مؤشراته في إحتجاجات ثوار ليبيا على السياسة التركية المنحازة للقذافي في تقديرهم.[3]

---

[1] – محمد السيد سليم ، **"تركيا بديل إستراتيجي إقليمي مهم تحديات الحاضر ورهانات المستقبل"** ، http://www.dohainstitute.org/home/details?entitylD=sd,2011/05/29 /p3 ، تاريخ الإطلاع على الموقع 13:00 2015/05/19/

[2] – أحمد داوود أغلو ، **"العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية"** ، **ترجمة : إبراهيم البيومي غانم** ، القاهرة : 2006 ، ص 182 – ص491 .

[3] – علي جلال معوض ، المرجع السابق الذكر، ص 7.

وفي المقابل ، فإن حذر النخب العربية السابقة سيتزايد إزاء تركيا بسبب ربط المواقف التركية بالعلاقات بين حزب العدالة و تنظيمات الإسلام السياسي في المنطقة ، وقد دفع ذلك بعض التحليلات إلى تأكيد " نهاية سياسة العمق الإستراتيجي التركية" مع ظهور عدم حيادية تركيا في تدخلاتها في المنطقة ، بما يؤثر سلبا في السياسة التركية بشكل عام " ويعرض علاقاتها وكل إستراتيجياتها العميقة للمعوقات على كل الأصعدة وليس فقط مع سوريا ، بل مع المحور كله من طهران إلى بيروت مرورا ببغداد".[1]

قد يتراجع الدور التركي نتيجة إنكفاء تركيا على ذاتها حال إمتداد تأثيرات التطورات الراهنة في المنطقة في صورة تصدير الثورة أو عدم الإستقرار إلى داخل تركيا ذاتها بسبب عوامل الضعف الكامنة في بنية مجتمعها ، ويشير المسؤولون الأتراك بوضوح في هذا الصدد إلى المخاوف من تأثير الأوضاع في سوريا تحديدافي تعزيز قدرات حزب العمال الكردستاني على التخطيط و الحركة عبر الحدود السورية – التركية مع تخوف أكبر من إنتشار تأثيرات على التخطيط و الحركة عبر الحدود السورية – لاسيما حال إستدعاء الأبعاد الطائفية و الإثنية على نحو يؤجج مطالب الأكراد و العلويين في تركيا .

و أحد المؤشرات المقلقة لتركيا في هذا الصدد هو تزامن التوترات في المنطقة مع تهديدات حزب العمال الكردستاني بتصعيد أعمال العنف ، عقب الإنتخابات البرلمانية التركية مباشرة حال عدم جدية الحكومة في معالجة القضية الكردية .

ومن خلال ماسبق يمكن تقييم الدور التركي كالتالي:

أن الرغبة النشطة في القيام بالوساطة وقدراتها الدبلوماسية ليست كافية لدفع أطراف الصراعات لحل المشاكل الإقليمية وتسويتها فهناك من يملك مثل هذه القدرات ، لكن لديها بعض أوراق الضغط غير موجودة لدى الأطراف الأخرى كالولايات المتحدة وأوروبا فمثلا نجد ليها قدرة التأثير على الأطراف الإقليمية كالعراق وسوريا وإسرائيل في قضية المياه ،لكن هذا يتنافى مع مصالح تركيا الإقتصادي والإستراتيجي والأمني .[2]

[1] – محمد نور الدين، "**تركيا وسوريا نهاية العمق الإستراتيجي**" ،2011/05/17 ، http://www.assabeel.net/assabeel- essayists39519.p4 ، تاريخ الإطلاع على الموقع 19:15 / 2015/05/20 .

[2] – صدام أحمد سليمان الحجاحجة ، المرجع السابق الذكر ، ص 158.

الهدف من لعب تركيا دور الوسيط في العراق ولبنان وسوري والسعودية هو تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية .[1]

يمكن القول أن تركيا ملزمة بالبحث عن أساليب جديدة لتفعيل دورها بحيث نجد تزايد التباعد بين مواقف الأطراف العربية والإسلامية يزيد من حدة الضغط على الأداء التركي ،ومن هنا يبقى مستقبل الدور التركي غامض في مرحلة مابعد حزب العدالة والتنمية

[1] – بشير نافع ، المرجع السابق الذكر، ص 6.

خلاصـــــــة :

قد أكدت تركيا على تأييدها لتحديد إرادة شعوب المنطقة بدءا بالشعب الفلسطيني إنتـــهاءا بشـــعب سورية ، وهذا ما تكرر ظهور الأدلة عليه مرارا من قبل حرب غزة إلى فترة شهدت الجمع بين العمـــل علـــى تقديم المساعدات لشعب ليبيا وثواره وبين محاولة التأثير على الإستبداد القائم و على الحرب الأطلسية ضـــده ومن الثوابت أيضا العمل على إحداث التغيير سلما بما يتوافق مع إرادة الشعوب.